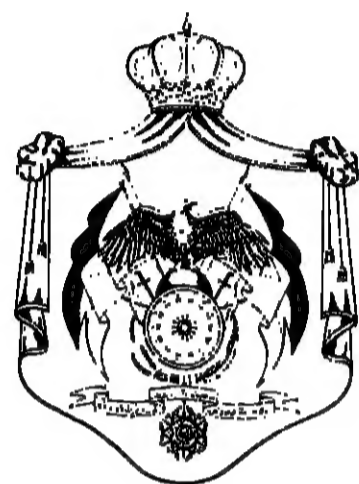


هكذا منه الأصل



الألبسة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الاربعاء ١٤ شعبان سنة ١٤١٧ هـ. الموافق ٢٥ كانون اول سنة ١٩٩٦ م.

العدد: : ٤١٧٤

صدر عن رئاسة الوزراء

توزع من قبل وزارة المالية

طبع في المطابع العسكرية



الجريدة الرسمية

فهرس العدد

قانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون العقوبات

ملكا منه الأصل

نحو الحسن بن طلال نائب مهلة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونامر باصداره واضافته
الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ١١ - لسنة ١٩٩٦

قانون تعديل القانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون - قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٩٦ - ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كتقانون واحد ويمثل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢٢١) - من القانون الاصلي ويستعاض منه بالنص التالي :-

المادة ٢٢١ -

- ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل من سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مئة دينار ولا تزيد على مائتي دينار كل من اقدم بسوء نية على ارتكاب احد الاعمال التالية :-
 - أ - اذا صدر شيكا وليس له مقابل وفاء قائم وقابل للصرف .
 - ب - اذا سحب بعد اصدار الشيك كل المقابل لوفائه او بعضه بحيث لا يلبى الباقي بقيمته .
 - ج - اذا صدر امر الى المسحوب عليه بالامتناع عن صرف الشيك في غير الحالات التي يجيزها القانون .
 - د - اذا ظهر لغيره شيكا او اعطاه شيكا مستحق الدفع لحامله وهو يعلم انه ليس له مقابل يفي بكامل قيمته او يعلم انه غير قابل للصرف .
 - هـ - اذا حرر شيكا او وقع عليه بصورة تمنع حرمته .

٢ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة ٣ - من هذه المادة ، لا يجوز للمحكمة مدد اخذها بالاسباب المخففة في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة ١ - من هذه المادة تخفيض عقوبة الحبس عن ثلاثة اشهر والغرامة عن خمسين دينارا ولا يجوز استبدال الحبس بالغرامة في هذه الحالات .

٣ - على الرغم مما ورد في الفقرة ٢ - من هذه المادة على المحكمة ان تحكم في حالة استعاط المشتكى حقه الشخصي او اذا اوفى المشتكى عليه قيمة الشيك بغرامة تعادل ٥ ٪ من قيمة الشيك على ان لا تقل عن مائة دينار حتى بعد صدور الحكم او اكتسابه الدرجة القطعية .

٤ - تسري احكام الفقرة ٣ - من هذه المادة على الاحكام التي اكتسبت الدرجة القطعية قبل نفاذ احكام هذا القانون ويصدر القرار بذلك في هذه الحالة من قبل المحكمة التي اصدرت الحكم .

١٧-١٢-١٩٩٦

الحسن بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع عبد الكريم الكباريتي	وزير التعليم العالي الدكتور عبدالله السور	وزير الداخلية الدكتور عوض خليفات
وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس عبدالهادي المجالي	وزير البريد والاتصالات جمال الصرايرة	وزير المياه والري المهندس سمير قعوار
وزير السياحة والآثار الدكتور صالح أرشيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور عبدالرزاق طبيشات	وزير الصحة الدكتور عارف البطاينة
وزير الاوقاف والشؤون والمقننات الاسلامية الدكتور عبدالسلام الصباهي	وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور هاشم الدباس
وزير دولة للشؤون البرلمانية محمد الأويب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء هشام التل	وزير التنمية الاجتماعية المهندس حماد أبو جاموس
وزير التنوير المهندس منير صوير	وزير المعمل الدكتور عبدالحافظ الشخابة	وزير دولة فلج الرحيمي
وزير القضاء الدكتور أحمد القضاة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى شنيكات	وزير الشباب محمد داووديه
وزير دولة محمد مودة نجاداه	وزير التربية والتعليم الدكتور منير المصري	وزير دولة للشؤون الخارجية خالد المداحنة
وزير الاعمال الدكتور مروان المشير	وزير التنمية الادارية الدكتور كمال ناصر	وزير الثقافة ووزير الصناعة والتجارة بالوكالة المهندس ناصر السوزي

هكذا منه الأصل